



اللجنة التونسية للتحاليل المالية
Commission Tunisienne des Analyses Financières
Tunisian Financial Analysis Committee

تونس، في 21 جوان 2019

بيان صحفي

عقدت مجموعة العمل المالي (GAFI) اجتماعها العام بأورلاندو- فلوريدا (الولايات المتحدة الأمريكية) في الفترة من 16 إلى 21 جوان الجاري وقد تمّ النّظر يوم الخميس 20 جوان 2019 في ملفّ متابعة تنفيذ تونس لخطة العمل التي تمّ اعتمادها بالأرجنتين في نوفمبر 2017 لتلافي أوجه القصور التي تشكو منها المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التّسلّح.

وفي ختام هذا الاجتماع، و على ضوء ما اتخذته تونس من تدابير واجراءات باتجاه اصلاح منظومة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب و انتشار التسلح لديها على مستوى الامتثال الفني للمعايير الدولية و على مستوى الفعالية، قررت مجموعة العمل المالي مبدئيا بأن تونس قد نفذت بشكل أساسي كامل نقاط خطة العمل و على هذا الأساس أذنت بإجراء زيارة ميدانية خلال شهر سبتمبر القادم للتأكد من بداية التطبيق الفعلي لكافة الإصلاحات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و انتشار التّسلّح و للتّحقّق من ضمان تواصله واستمراره وأنّ الالتزام السياسي الضّروري لضمان تنفيذ هذه الإجراءات والتدابير في المستقبل ما زال قائما.

وبالنّظر إلى الإجراءات الخاصّة المنطبقة على الدّول المدرجة تحت متابعة مجموعة العمل المالي، فإنّ مثل هذا القرار يمثّل المرحلة النهائيّة باتجاه خروج تونس من قائمة مجموعة العمل المالي ومن ثمّ الخروج من القائمة الأوروبيّة.

و تعتبرُ اللجنة التّونسية للتحاليل الماليّة أنّ هذا الإنجاز يعكس أهميّة الالتزام السياسي الرّفيع المستوى الذي تعهّدت به السلطات التونسية و تكاتف جهود مختلف الجهات الإداريّة والهيئات الرّقابيّة للقطاع المصرفي و المالي و كافّة المهين الماليّة وغير الماليّة لما بذلته من سعي وجهد نحو الإلتزام بالواجبات المحمولة عليها طبق القانون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و انتشار التسلح.

و تتطلّع اللّجنة لمواصلة جهود كافّة المتدخّلين لمزيد الارتقاء بالمنظومة الوطنيّة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التّسلّح إلى أعلى مستويات الامتثال للمعايير الدولية ولمزيد من الفعاليّة.

وفي ما يلي بيان مجموعة العمل المالي بخصوص تونس:

«Tunisia: In November 2017, Tunisia made a high-level political commitment to work with the FATF and MENAFATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime and address any related technical deficiencies. The FATF has made the initial determination that Tunisia has substantially completed its action plan and warrants an on-site assessment to verify that the implementation of Tunisia's AML/CFT reforms has begun and is being sustained, and that the necessary political commitment remains in place to sustain implementation in the future. Specifically, Tunisia has made the following key reforms: (1) implementing risk-based AML/CFT supervision of the financial sector and fully integrating designated non-financial businesses and professions into its AML/CFT regime; (2) maintaining comprehensive and updated commercial registries and strengthening the system of sanctions for violations of transparency obligations; (3) increasing the efficiency of suspicious transaction report processing by allocating the necessary resources to the financial intelligence unit; (4) establishing a terrorism-related targeted financial sanctions regime and appropriately monitoring the association sector; and (5) establishing WMD-related targeted financial sanctions.»

و للتذكير فقد تضمّنت خطة العمل التي تمّ اعتمادها بالأرجنتين في نوفمبر 2017 لتلافي أوجه القصور التي تشكو منها المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلّح وجوب:

- تطبيق شامل للمنهج القائم على المخاطر في مجال الرقابة ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي و إدماج كليّ للمهن والأعمال غير المالية في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،
- مسك سجلّ تجاريّ محيّن و شامل و تعزيز نظام العقوبات المنطبقة على مخالفات عدم احترام الالتزامات المتعلقة بالشفافية و ضمان توفير معلومات دقيقة و محيّنة حول المستفيد الحقيقي ووضعها على ذمة جهات إنفاذ القانون،
- تعزيز فعالية معالجة التصاريح بالعمليات المسترابة التي تتلقاها اللجنة التونسية للتحاليل المالية والتخفيض في عدد التصاريح في طور المعالجة من خلال انتداب محلّين ماليين وإرساء تطبيقات معلوماتية للمعالجة،
- إرساء منظومة فعّالة لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب و ضمان متابعة فعّالة لقطاع الجمعيات،
- إرساء منظومة فعّالة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بمكافحة تمويل انتشار التسلّح و ضمان تطبيقها.

اللجنة التونسية للتحاليل المالية